الأمم المتحدة



Distr.: General
5 March 2009
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٣ آذار/مارس ٢٠٠٩ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

إلحاقاً بتقريري عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى المؤرخ ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ (S/2008/733) الذي أبلغت فيه مجلس الأمن بأنني أعتزم إعداد مقترحات عن تحقيق وجود متكامل للأمم المتحدة في ذلك البلد، والرسالة الموجهة من رئيس المجلس المؤرخة ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ (S/2008/809)، أود أن أوصي بأن يحل مكتب متكامل لبناء السلام تابع للأمم المتحدة بولاية وهيكلية منقحتين، محل مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، وذلك لفترة أولية تنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

ولعل الحوار السياسي الشامل، الذي عقد في بانغي من ٨ إلى ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، في أعقاب مبادرات مماثلة خلال العقد الماضي، شكل أكبر محاولة شاملة حقًا لتعزيز المصالحة الوطنية في جمهورية أفريقيا الوسطى حتى الآن. وقد أسفر عن خريطة طريق مملوكة وطنياً لإنهاء عقود من النزاع المسلح وعدم الاستقرار السياسي. وعلى الرغم من أن اتفاقات السلام التي أبرمتها جميع الأطراف في الحوار لا تزال هشة، يوفر الانعقاد الناجح للحوار فرصة جديدة لاتخاذ خطوات هادفة نحو بناء سلام مستدام في بلد يحتوي على مواطن ضعف كثيرة وتحديات هيكلية جسيمة.

ولقد شجعتني المشاركة النشطة للجنة بناء السلام في الجهود الرامية إلى إحلال السلام بجمهورية أفريقيا الوسطى منذ إدراج ذلك البلد على جدول أعمال اللجنة في حزيران/يونيه ٢٠٠٨. وإنني أتطلع إلى إنجاز الإطار الاستراتيجي لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى الذي يركز على ثلاث أولويات. وستكون هذه الأولويات كما يلي: (أ) إصلاح قطاع الأمن ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ و (ب) الحكم الرشيد وسيادة القانون؛ و (ج) إنشاء محاور للتنمية.

ومن أجل توفير الدعم الملائم، على نحو متسق ومنسق، لفرص بناء السلام الواعدة المنبثقة من الحوار ومن مشاركة لجنة بناء السلام، أود أن أوصي بأن تتضمن ولاية المكتب المتكامل المقترح ما يلي: (أ) مساعدة الجهود الوطنية والمحلية لتنفيذ نتائج الحوار، لا سيما من خلال دعم الإصلاحات الإدارية والعمليات الانتخابية؛ و (ب) المساعدة في الإنجاز الناجح لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح مؤسسات قطاع الأمن، ودعم الأنشطة الرامية إلى تعزيز سيادة القانون؛ و (ج) دعم الجهود لاستعادة سلطة الدولة في المقاطعات؛ و (د) دعم الجهود لتعزيز القدرة الوطنية في مجال حقوق الإنسان وتعزيز احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون والعدالة والمساءلة؛ و (هـ) التنسيق الوثيق مع لجنة بناء السلام ودعم عملها، وكذلك تنفيذ الإطار الاستراتيجي لبناء السلام والمشاريع المدعومة من خلال صندوق بناء السلام؛ و (و) مواصلة دعم بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد. وسوف تتيح هذه الولاية المنقحة للمكتب المتكامل أن يوفر الدعم المعزز لأصحاب المصلحة في جمهورية أفريقيا الوسطى وكذلك الدعم السياسي لبرامج الأمم المتحدة المتعددة الأوجه.

وسيرأس المكتب المتكامل ممثل خاص للأمين العام بمستوى أمين عام مساعد ويتمتع بالهيكلية التالية: (أ) مكتب للممثل الخاص للأمين العام مدعوم من نائب الممثل الخاص للأمين العام/المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية (مد-١) ومن رئيس ديوان (مد-١)؛ و (ب) وحدة تنسيق وتخطيط استراتيجي؛ و (ج) قسم سياسي؛ و (د) قسم المؤسسات المعنية بسيادة القانون وقطاع الأمن؛ و (هـ) قسم لحقوق الإنسان؛ و (و) قسم لشؤون الإعلام؛ و (ز) قسم إداري. وسوف تضم وحدة التنسيق والتخطيط الاستراتيجي موظفين من مكتب الممثل الخاص للأمين العام، ومكتب دعم بناء السلام، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب تنسيق العمليات الإنمائية لكفالة ترجمة الرؤية المتكاملة للأمم المتحدة إلى سياسات لدى وضع البرامج وتنفيذها.

وإذا ما قرر مجلس الأمن تمديد ولاية المكتب المتكامل عام ٢٠١٠، فسوف تعرض الاحتياجات المالية الكاملة للمكتب على الجمعية العامة في إطار الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٠، وفقاً لدورة الميزانية المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة. وفي غضون ذلك، ستتخذ ترتيبات مؤقتة لكي يبدأ المكتب المتكامل عمله في أقرب وقت ممكن، ضمن الاعتمادات القائمة في ميزانية ٢٠٠٩.

وأرجو ممتناً إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة.

(توقيع) **بان** كي - مون